



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

ورقة موقف

حول "بند فرق اسعار النفط على فواتير الكهرباء لمالكي أنظمة الطاقة المتجددة"

أيار ٢٠١٨



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعينين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

الخلفية

- يستورد الأردن حوالي 95٪ من الطاقة التي يستخدمها، وتشكل الكهرباء حوالي 45٪ من الطاقة المستخدمة (تقرير شركة الكهرباء الوطنية لعام 2016)
- في الاعوام 2012,2013,2014 بلغت خسائر شركة الكهرباء الوطنية مجتمعة حوالي 5 مليار دينار وذلك من جراء انقطاع امدادات الغاز المصري الى الأردن وتحول الأردن لتوليد الكهرباء من الوقود الثقيل والديزل بدلاً من الغاز.
- في العام 2012 أصدر الأردن قانون الطاقة المتجددة من أجل تشجيع وتسجيل وتمكين الاردنيين من توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، وذلك بعد أن مُني الأردن بخسائر جمة بسبب اعتماده الكلي على استيراد الطاقة والتي ارتفعت اسعارها عالمياً حتى وصلت الى أكثر من 145 دولاراً للبرميل النفط.
- أتاح قانون الطاقة المتجددة للمستهلك الراغب في توليد الكهرباء لتغذية اشتراكه (اشتراكاته) بتكيب نظام للطاقة المتجددة تعمل على تغذية استهلاكه السنوية، ويتم ذلك اما من خلال تركيب النظام في نفس مكان استخدام الكهرباء؛ وتطبق عليه تعليمات صافي القياس، أو من خلال تركيب هذا النظام بعيداً عن مكان استخدام الكهرباء ومن ثم جر الكهرباء عبر شبكات النقل العام والتوزيع لتغذية استهلاكه مقابل دفع رسوم لعبور تلك الشبكات.
- الطاقة المتجددة مصدر مهم لتوليد الكهرباء في الأردن فهي لغاية الآن المصدر المحلي الوحيد لإنتاج الكهرباء والذي يعول عليه لزيادة الطاقة المحلية وبالتالي زيادة أمن الطاقة وتخفيض مستوردات الطاقة والذي ينعكس مباشرة وإيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الاقتصاد الأردني.
- أعلن الاردن أن أحد اهداف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة 2015-2025 هو الوصول في العام 2025 الى نسبة 15٪ مساهمة الطاقة المتجددة من مجمل الكهرباء المستهلكة في المملكة.
- في عام 2017 اعلنت الحكومة الأردنية بأن سعر التعادل للكهرباء وبحسب التعرفة الحالية لبيع الكهرباء هو عند مستوى السعر التأشيري 55 دولاراً/برميل للنفط الخام، أي أنه وحتى هذا السعر لا تتكبد الحكومة ممثلة بشركة الكهرباء الوطنية أية خسائر جراء تزويد المستهلكين بالكهرباء، كما أعلنت بأنه ولدى ارتفاع اسعار النفط عن 55 دولاراً للبرميل فإنها ستبدأ بعكس فرق اسعار الوقود على فاتورة المستهلك بما يعادل تقريبا فلس لكل ك.و.س وذلك عن كل دولار زيادة على سعر برميل النفط حتى لا تتعرض الحكومة ممثلة بشركة الكهرباء الوطنية للخسائر كما حدث في الأعوام 2014-2012.
- بدأ سعر برميل النفط ومنذ نهاية 2017 بالارتفاع وتخطى سعر 55 دولاراً للبرميل وعليه بدأت الحكومة برفع اسعار الكهرباء بناء على ذلك.
- تم اضافة بند "فرق اسعار الوقود" لجميع المشتركين على فواتير الكهرباء ابتداء من شهر 12-2017 حيث تعكس هذه القيمة فرق اسعار الوقود على كمية الكهرباء المستهلكه شهرياً، وكانت قيمة الفرق لكل ك.و.س مُستهلِك خلال الأشهر الماضية كما يلي:

الشهر	القيمة
12-2017	8 فلس لكل ك.و.س
1-2018	12 فلس لكل ك.و.س
2-2018	14 فلس لكل ك.و.س
3-2018	15 فلس لكل ك.و.س
4-2018	17 فلس لكل ك.و.س

- تم تطبيق بند فرق اسعار الوقود على كامل كمية استهلاك الكهرباء للمستهلكين الذين يقومون بتوليد الكهرباء التي يستهلكونها من الطاقة المتجددة، **وذلك بالرغم من أن الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة لا تستهلك وقود ابداء.**
- اليوم يطبق بند فرق اسعار الوقود على جميع المستهلكين ما عدا المستهلكين المنزليين الذين يستهلكون أقل من 300 ك.و.س شهرياً، وعليه فهو مطبق على كامل الكمية المستهلكة من الكهرباء للمشاركين المنزليين الذين يستهلكون أكثر من 300 ك.و.س شهرياً و على كل من المدارس، المستشفيات، شركات الاتصالات، البنوك، الجامعات، المؤسسات الحكومية، الإذاعة والتلفزيون، المساجد، النوادي الرياضية والاجتماعية، المشاركين التجاريين، القوات المسلحة والامن العام والدرك والدفاع المدني والمخبرات، الموانئ والبلديات لإنارة الشوارع، حتى ولو كان كل الاستهلاك مولد من قبل المشترك من الطاقة المتجددة.
- إذا ما اعتمدنا فرق اسعار الوقود لشهر ايار فسيُدفع كل من يمتلك نظام لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة على استهلاكه من الكهرباء 17 فلساً لكل ك.و.س، وهذا يعني على ما يولده (ويستهلكه) من كل كيلو واط قدرة تم تركيبه سيدفع حوالي 30 دينار سنوياً وعلى كل ميغا واط قدرة تم تركيبه سيدفع حوالي 30,000 دينار سنوياً. (علماً بأن هذه الأرقام تقريبية وتحتل الزيادة أو النقصان لأن الفرق في اسعار الوقود يحسب شهرياً ويعتمد على سعر برميل النفط عالمياً وفي حينه)

ملاحظات منتدى الاستراتيجيات الأردني على بند فرق اسعار الوقود على فواتير الكهرباء

1. ان تطبيق فرق اسعار الوقود على الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة يتناقى مع الأسباب الموجبة لفرض رسوم " فرق أسعار الوقود"، فالفرق في اسعار الوقود يفترض استخدام الوقود والتي تعتمد على اسعار النفط لتوليد الكهرباء، وفي حالة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة فإن ذلك يتم دون استخدام أي نوع من انواع النفط أو مشتقاته! وبالتالي لماذا نرض عليها هذه الرسوم؟
2. ان لجوء العديد من المستخدمين للطاقة المتجددة سواء المستهلكين المنزليين أو القطاع الخاص لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة ما هو الا لتخفيض كلفة الكهرباء عليهم وكذلك حتى يمكنهم (وخاصة القطاع الخاص) من تثبيت هذه الكلفة والتنبؤ بها لعشرين سنة قادمة، وفرض هذا البند على سعر الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة يضيع الهدف المرجو تحقيقه من اللجوء لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة لهؤلاء المشتركين.
3. ان تطبيق ذلك سيؤدي الى التقليل من جدوى الطاقة المتجددة للبعض وبالتالي يقلل من التوجه الى تبنيها من قبل العديد من المشاركين، وذلك بدوره سيؤدي الى خسارة فرصة استراتيجية كبيرة للأردن وهي توليد طاقة محلية وتخفيض الاعتماد الكلي على الطاقة المستوردة وتخفيض مستوردات الأردن بشكل عام، كما وانه وبالنسبة لبعض القطاعات مثل الصناعة فإن ذلك يجعل اللجوء للطاقة المتجددة لتخفيض كلف الانتاج غير مجدي.
4. هناك ثلاثة بنود على فاتورة الكهرباء:
 - **الكمية المستجرة:** وهي كل ما يستهلكه المشترك من الكهرباء خلال الشهر.
 - **الكمية المصدرة:** وهي كل ما يولده نظام الطاقة المتجددة الذي يمتلكه المشترك من كهرباء خلال الشهر ويصدره للشبكة ليستخدمه لاحقاً.
 - **الكمية المفوترة:** وهي حاصل طرح الكمية المستجرة من المصدرة (أو ان كان له رصيد سابق لم يستخدمه)، أي الكمية التي استهلكها المشترك فعلياً بسبب توليد الكهرباء من وقود.تقوم شركات توزيع الكهرباء باحتساب فرق اسعار الوقود على فاتورة الكهرباء باعتماد كامل الكمية المستهلكة (المستجرة) سواء ولدت من نظام الطاقة المتجددة التي يستخدمها المشترك أو تم استجراؤها من الشبكة (من مصادر توليد تستخدم وقود احفوري) وذلك بدلاً من اعتماد الكمية المفوترة.



موقف منتدى الاستراتيجيات الاردني

انطلاقاً من ثلاثة مبادئ اساسية وموجهه يؤمن بأهميتها منتدى الاستراتيجيات الأردني ويؤمن بضرورة الالتزام بها من أجل نجاح الأردن في دعم وتعزيز الاقتصاد الأردني:

1. الشفافية مع المواطنين والقطاع الخاص: الشفافية والوضوح هما اساس للثقة بين المواطن والقطاع الخاص من جهة والقطاع العام من جهة أخرى.
2. أهمية أمن الطاقة في الأردن: وأهمية تعزيزها من خلال تشجيع توليد الطاقة المحلية والتنظيفة بكل السبل، وعدم وضع العراقيل امامها لما لذلك من أهمية استراتيجية للأردن.
3. مبدأ عدم فرض أي ضريبة أو رسم ووضعها تحت أي بند أو مسمى لا يسميها باسمها: فإن كانت بدل رسوم فلتسمى بذلك وإن كانت ضريبة فلتسمى بذلك.

لذا يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني

- الغاء فرض رسوم بدل فرق اسعار الوقود على الكهرباء المستهلكة بعد توليدها من قبل المشترك من الطاقة المتجددة وفرضها فقط على الكهرباء التي يستخدم في توليدها النفط ومشتقاته.
- تجنب كل ما من شأنه وضع العراقيل في توجه الأردن نحو زيادة نسبة الطاقة المتجددة وتوليدها من قبل مستخدميها.
- التوجه نحو السياسات الداعمة لتبني مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن لما لذلك من تبعات ايجابية على زيادة أمن الطاقة في الاردن وتعزيز الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال تخفيض استيراد الغاز والنفط لتوليد الكهرباء.
- اتباع كافة السبل من أجل الحفاظ على الشفافية في التعامل ما بين القطاعين العام والخاص.



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

فاكس: +٩٦٢ ٦٥٦٦ ٦٣٧٦

هاتف: +٩٦٢ ٦٥٦٦ ٦٤٧٦

info@jsf.org

www.jsf.org

 /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan